

Distr.: General
15 December 2003
Arabic
Original: English

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الأول للأمين العام بشأن بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا

أولا - مقدمة

١ - أنشأ مجلس الأمن بموجب قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمدة ١٢ شهرا وطلب إليّ أن أنقل السلطة من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣. كما طلب المجلس إليّ أن أقدم إليه تقريراً كل ٩٠ يوماً عن تنفيذ ولاية البعثة. وعلى غرار ما هو مبين في القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، تغطي ولاية البعثة المجالات الواسعة التالية: دعم تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار الذي وقعته الأطراف الليبرية في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣؛ وتوفير الدعم لإصلاح القطاع الأمني؛ وتسهيل عملية تقديم المساعدة في المجالات الإنسانية ومجالات حقوق الإنسان؛ ودعم تنفيذ عملية السلام. ويصف هذا التقرير التقدم المحرز في نشر قوات البعثة وفي تنفيذ ولايتها.

ثانيا - نشر قوات البعثة

٢ - تسلمت البعثة مسؤوليات حفظ السلام من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ١ تشرين الأول/أكتوبر، على نحو ما ينص عليه قرار مجلس الأمن ١٥٠٩ (٢٠٠٣). وأعيد تعيين جميع قوات بعثة الجماعة الاقتصادية التي يقارب عددها ٦٠٠ ٣ فرد والتي تتألف من وحدات من بنن، وتوغو، والسنغال، وغامبيا، وغانا، وغينيا - بيساو، ومالي، ونيجيريا، في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا باعتبارها قوات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة. وظلت القوات التي أعيد تعيينها حديثاً في البعثة في مناطق الانتشار التي حددها بعثة الجماعة الاقتصادية في مونروفيا، كما انتشرت في الطرق الرئيسية المؤدية إلى المدينة وعلى طول الطرق الرابطة بين كاكاتا وتوتوتا وبين مونروفيا وبيوكانن. وبعد فترة قصيرة من تسلم بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا المسؤولية من بعثة الجماعة الاقتصادية، سحبت الولايات



المتحدة الأمريكية القدرات العسكرية الكبيرة التي كانت قد اتخذت لها موقعا قبالة ساحل ليبيريا في آب/أغسطس لدعم قوات بعثة الجماعة الاقتصادية.

٣ - ووفقا لمفهوم عمليات البعثة، ستنشر قوات البعثة في شتى أرجاء ليبيريا في أربعة قطاعات (انظر الخريطة). وسيشمل كل قطاع وحدة بقوام لواء مؤلف من عنصرين قتاليين كاملين للدعم الهندسي والطبي. وسيغطي القطاع ١ أفضية مونروفيا وكذا مونتسيرادو ومارجبي. وقد أنشئ فعلا مقر القطاع ١. وسيشمل القطاع ٢ أقاليم بومي وجراند كيب ماونت ولوفا. ويغطي هذا القطاع المناطق الحساسة الواقعة على طول حدود ليبيريا مع سيراليون وغينيا. ويتألف القطاع ٣ من إقليمي جراند باسا وبونغ، وكذا من الجزء الشمالي من إقليم نيمبا، الواقع على الحدود مع كوت ديفوار. وسيغطي القطاع ٤ أقاليم سينو، ونهر سيس، وجراند جيديه، وجراند كرو، وميريلاند التي تشمل مناطق اضطرابات على طول الحدود مع كوت ديفوار.

٤ - وفي أعقاب نقل كتيبة بنغلاديش من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، تمكنت البعثة من توسيع نطاق نفوذها خارج مونروفيا بإيفاد دوريات إلى إقليم نيمبا حيث يتواصل القتال بين الجماعات المسلحة، وكذا إلى إقليمي بونغ ونهر سيس، وفتح الطريق الرابطة بين توتوتا وسانيكي. وبفضل نشر كتيبة بنغلاديش تمكنت البعثة من توفير أمن فعلي لتنصيب الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

٥ - وخلال شهر تشرين الثاني/نوفمبر، ركزت البعثة على الأعمال التحضيرية للانتشار في المناطق الداخلية. ولهذه الغاية زارت أفرقة استطلاعية المناطق المخصصة لمقار القطاعات وتلقت البعثة وحدات تعزيزية من بنغلاديش (وحدة الهندسة ومستشفى من المستوى ٢)، وأيرلندا (قوات خاصة وقوات احتياطية للرد السريع)، والأردن (مستشفى من المستوى ٣)، ونيبال (وحدة شرطة عسكرية)، وهولندا (بارجة دعم قتالي مجهزة بمستشفى من المستوى ٣) وباكستان (وحدة هندسة الطرق والمطارات)، والفلبين (وحدة إدارة مقر القوات). وفي كانون الأول/ديسمبر، ستبدأ البعثة في إنشاء مقار القطاعات الثلاثة الباقية بنشر وحدات من باكستان (في مقر القطاع ٢ في تومبانورغ)، وبنغلاديش (في مقر القطاع ٣ في غبانغا)، وإثيوبيا (في مقر القطاع ٤ في زويدرو). وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن تصل إلى منطقة البعثة في نهاية كانون الأول/ديسمبر، كتائب مشاة من بنغلاديش وإثيوبيا، فضلا عن وحدات متخصصة من بنغلاديش والصين وباكستان.

٦ - وبلغ قوام قوات البعثة، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر، ٩٠٠ ٥ فرد عسكري. ومن المقرر أن تصل إلى منطقة البعثة في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير ٢٠٠٤ وحدات إضافية من أوكرانيا وباكستان وبنغلاديش والسويد وناميبيا، فضلا عن مراقبين عسكريين من شتى الدول الأعضاء. ومن المتوقع تحقيق النشر الكامل لقوات البعثة بحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٧ - ومجمل القول إن عملية توفير القوات للبعثة لم تكن مرضية تماما. فالدول الأعضاء لم تستجب بتوفير ما تشتد الحاجة إليه من وحدات متخصصة، ولا سيما وحدة طائرات الهليكوبتر الهجومية ووحدة الإشارة. وطلبت بعض الدول إدخال تغييرات على الجدول الزمني لنشر قواتها، في حين سحبت دول أخرى عروضها بتقديم قوات بعد أن أحرزت بعثات استطلاعية في ليبيريا. وبالإضافة إلى ذلك، لم تتمكن دولة عضو أصلا من الحصول على موافقة برلمانها على نشر وحدات متخصصة كانت قد عرضت توفيرها للبعثة. وعلاوة على ذلك، عرض عدد من الدول الأعضاء الأخرى تقديم قوات غير مجهزة بالقدر الكافي. وأدت كل هذه العوامل إلى حدوث تأخيرات في الجدول الزمني لنشر قوات البعثة مما سيكون له أثر سلبي على تنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن وعلى جوانب رئيسية من عملية السلام إجمالا. كما أنها عرقلت جهود البعثة الرامية إلى نشر قواتها خارج مونروfia وتثبيت الوضع المتقلب السائد في المناطق الداخلية.

٨ - ونظرا لقصر المدة التي حددها مجلس الأمن في القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣) للانتقال من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، فإنه تعين وضع ترتيبات مؤقتة لإنشاء مقر قوة البعثة. فأقيم في مونروfia مقر قوة مؤقت، يتألف أساسا من أفراد عسكريين من لواء القوات الاحتياطية العالية الاستعداد إلى أن أصبح مقر القوة الدائم جاهزا في ١ تشرين الثاني/نوفمبر. ومرّ أفراد المقر الدائم بتدريب في مقر بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في فريتاون من ١ إلى ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

ثالثا - تنفيذ اتفاق وقف إطلاق النار

٩ - ظل وقف إطلاق النار قائما في مونروfia حتى ٧ كانون الأول/ديسمبر، عندما قام جنود حكوميون سابقون وميليشيات بأعمال شغب وقت انطلاق عملية نزع السلاح والتسريح في موقع تجميع القوات في مخيم شيفلين، خارج المدينة. وتقدمت لزع السلاح أعداد غفيرة من المقاتلين فغمروا المرافق المخصصة لذلك. وكان ثمة أيضا سوء تفاهم بين المقاتلين بشأن الاستحقاقات التي سيتلقونها. ونتيجة لذلك، حدثت اضطرابات في موقع تجميع القوات وفي المدينة في الفترة الممتدة من ٧ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر، وقعت خلالها

حوادث لإطلاق النار والنهب تسبب فيها المقاتلون. وجرح أحد أفراد قوات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وأفادت التقارير بوقوع عدد من الوفيات لم يتم التأكد منها في صفوف المدنيين خلال الاضطرابات.

١٠ - وفي فترة سابقة، حدث انتهاك خطير لوقف إطلاق النار في العاصمة في ١ تشرين الأول/أكتوبر - يوم تسليم بعثة الجماعة الاقتصادية للمسؤولية إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا. واندلعت حوادث إطلاق النار بين الفصائل المسلحة الرئيسية التابعة لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والقوات الحكومية في ضواحي المدينة عندما كان السيد سيكون كونه، قائد الجبهة في طريقه إلى مونروفيا بغرض الاجتماع بالرئيس موزيز بلاه. ويبدو أن القتال حدث بسبب تواجد عناصر مسلحة في قافلة السيد كونه التي يتراوح قوامها بين ٤٠ و ٥٠ مركبة. ولم يكن ثمة تشاور ولا تنسيق مع البعثة بشأن ترتيبات الزيارة. وسرعان ما سيطرت القوات المعاد تعيينها حديثاً في البعثة على الوضع.

١١ - وفي حوادث ذات صلة بذلك الحادث وقعت بعد فترة قصيرة من حادث إطلاق النار، استولت عناصر الجبهة على مركبات موظفي المساعدة الإنسانية في مونروفيا وفي الطريق الرابطة بين مونروفيا وبومي. كما وقعت حوادث اغتصاب ونهب قامت بها عناصر مسلحة لم يتم التعرف عليها في مناطق بضواحي مونروفيا في الليلة التي أعقبت حادث إطلاق النار. وشددت البعثة التدابير الأمنية في مونروفيا عن طريق تعزيز الدوريات وتفتيش السيارات، وظلت الحالة في المدينة وضواحيها هادئة نسبياً بعد هذه الحوادث. ورغم أن اللجنة المشتركة للمراقبة قد أعلنت مونروفيا منطقة مجردة من السلاح، فمن المتوقع أن يظل الهدوء السائد ضعيفاً إلى أن يتم نزع سلاح الجماعات المسلحة نزاعاً كاملاً.

١٢ - وخارج مونروفيا والمناطق التي نشرت فيها قوات البعثة حتى الآن، تظل الحالة الأمنية متقلبة حيث تشهد قتالاً متقطعاً، لاسيما في أقاليم نيمبا وجراند باسا وبونغ. وفيما عدا القتال، تتمثل الانتهاكات الأخرى لوقف إطلاق النار التي تم تسجيلها في هذه المناطق في مضايقة السكان المدنيين وتدخل الجماعات المسلحة في حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وموظفي المساعدة الإنسانية.

١٣ - ووردت أيضاً تقارير عن نشوب قتال بين جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والقوات الحكومية السابقة في غبارنغا، في إقليم بونغ، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر. وقد سافر الفريق دانييل أوباندي، قائد قوة بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، إلى المنطقة وأقنع الطرفين بالعودة إلى مواقعهما السابقة. كما وقعت حوادث قتال منفصلة بين حركة الديمقراطية في ليبيريا والقوات الحكومية السابقة في مناطق ساغليبي وتابيتا وغلوي في

إقليم نيمبا في الفترة من ٢ إلى ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى تشريد ما يزيد على ٣٠.٠٠٠ مدني. ورغم أن بعثة الأمم المتحدة تمكنت من إعادة الهدوء المشوب بالتوتر إلى تلك المناطق، فإنها ما فتئت تتلقى تقارير عن المضايقات التي يتعرض لها المدنيون على يد الجماعات المسلحة في تلك المناطق.

١٤ - وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر، أفيد عن وقوع اشتباكات بين حركة الديمقراطية في ليبيريا والقوات الحكومية السابقة في مناطق إقليم باسا الكبرى، الواقعة بين مطار روبرتسفيلد وبوشانان. ودلت التقارير على وقوع عمليات نهب في بينسونفيل، في إقليم مونتسيرادو، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر على يد مقاتلي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية. وبعد بضعة أيام، أرغمت بعثة الأمم المتحدة مقاتلي الجبهة على تفكيك نقطة تفتيش في أرلينغتون، حيث كانوا يقومون بمضايقة المدنيين.

١٥ - وفي مناسبات متعددة، قام قواد الجبهة ومقاتلوها بعرقلة تنقل الأفراد التابعين لبعثة الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وموظفي المساعدة الإنسانية. ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر، منع مسؤولو الجبهة فريق استطلاع نامبي من الوصول إلى تومانبورغ، واضطر الفريق إلى إجراء عملية الاستطلاع عن طريق الجو. وفي حادث آخر، منع مقاتلو الجبهة بالمثل جزءا من فريق استطلاع باكستاني من دخول المدينة، فيما أعيق سفر دوريتين تابعتين لبعثة الأمم المتحدة إلى روبرتسبورت، في إقليم جبل الرأس الكبير. وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر، حال مقاتلو الجبهة في غبارنغا دون عبور مجموعة من المدنيين النازحين كانوا متوجهين إلى مونروفيا قادمين إليها من غانتا، في إقليم نيمبا. وفي أوائل تشرين الثاني/نوفمبر، قام مقاتلو الجبهة كذلك بمنع وفد يضم سفيري غانا ونيجيريا والممثل الخاص للأمين التنفيذي للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا من السفر إلى تومانبورغ للاجتماع بقائد الجبهة، سيكو كونييه.

١٦ - ولقد أسفرت الدوريات الجوية والبرية التي أحرمتها بعثة الأمم المتحدة في المناطق التي وقعت فيها اشتباكات بين المتحاربين، فضلا عن الاتصال الذي أجري مع قواد الجماعات المسلحة والحوار الجاري داخل إطار لجنة الرصد المشتركة، عن تحقيق بعض النتائج المرجوة في الفصل بين الأطراف المتحاربة في بعض الحالات. على أنه بالإمكان توقع استمرار عمليات متفرقة للقتال والنهب ومضايقة المدنيين وعرقلة دوريات البعثة داخل ليبيريا إلى أن يتم حصول البعثة على قوات كافية لنشرها في تلك المناطق.

رابعاً - لجنة الرصد المشتركة

١٧ - تمثل لجنة الرصد المشتركة آلية قيمة لرصد وقف إطلاق النار، ومواصلة الحوار بين الجماعات المسلحة، وتيسير الاتصالات بين البعثة وقواد تلك الجماعات في الميدان. وقد اضطلعت اللجنة بدور رئيسي في الجهود المبذولة من أجل وضع حد لعمليات القتال المتفرقة داخل البلاد. وتضم اللجنة كبار الممثلين العسكريين عن حركة الديمقراطية في ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين والقوات الحكومية السابقة، ويتولى رئاستها قائد قوة البعثة.

١٨ - وما فتئت لجنة الرصد المشتركة تجتمع أسبوعياً منذ تولي البعثة مهام بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا. وفي الاجتماع الأول الذي دعت البعثة إلى عقده في ٦ تشرين الأول/أكتوبر، اتفقت الجماعات المسلحة على إعلان مونروفيا والمناطق الرئيسية الواقعة في ضواحي المدينة "منطقة خالية من الأسلحة". وعملاً بذلك القرار، سلم الرئيس المؤقت السابق موزيز بلاه إلى البعثة عدة أطنان من الأسلحة والذخيرة التي كانت تملكها القوات الحكومية السابقة المنتشرة في القصر الرئاسي وفي محل إقامته. كما جمعت البعثة ٢٢ طناً من الأسلحة والذخيرة كان الرئيس السابق تشارلز تايلور قد استوردها بطريقة غير قانونية ولكن بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا صادرتها في مطار روبرتسفيلد. وعلاوة على ذلك، قام حوالي ٨٠٠ فرد من الميليشيات الموالية للرئيس السابق تايلور بتسليم أسلحتهم إلى البعثة طواعية. وتواصل البعثة إجراء عمليات التطويق والتفتيش في المدينة وضواحيها. وحتى الآن، أسفرت تلك العمليات عن تسليم عدد كبير من الأسلحة والذخيرة.

١٩ - كما تعنى لجنة الرصد المشتركة بمسألة أسرى الحرب والمختطفين الذين تحتجزهم الجماعات المسلحة. وفي هذا الصدد، وافقت حركة الديمقراطية في ليبيريا، في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، على إطلاق سراح ٢٨ من أسرى الحرب المحتجزين في زويدرو ووضعوا تحت رعاية لجنة الصليب الأحمر الدولية. على أن الجبهة والقوات الحكومية السابقة يدعيان عدم اعتقال أي محتجزين أو مختطفين.

٢٠ - وفي إطار الاستعداد لتجميع المحاربين ونزع سلاحهم، تقوم لجنة الرصد المشتركة بجمع المعلومات من الجماعات المسلحة عن أعداد قواتهم وموقعها. وحتى الآن، قدمت القوات الحكومية السابقة معلومات عن هيكلها وقائمة بأسماء جنودها الذين يبلغ عددهم ١٢٠٠٠ جندي تقريباً. وذكرت أن عملية جمع المعلومات المتعلقة بقواتها في المناطق النائية جارية. ولم تقدم جبهة الليبريين المتحدين وحركة الديمقراطية في ليبيريا سوى بيانات أساسية

عن تنظيمهما ولكنهما لم تُسلما قائمة مقاتليهما التي تعد بالغة الأهمية في تيسير الأعمال التحضيرية لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن.

خامسا - الأعمال التحضيرية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن

٢١ - في الفقرة ٣ من القرار ١٥٠٩ (٢٠٠٣)، طلب مجلس الأمن من البعثة القيام بجملة أمور من بينها تقديم المساعدة في إقامة مواقع تجمع الجند ووضع خطة عمل للتنفيذ الشامل لبرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، وتنفيذ نزع السلاح الطوعي للجماعات المسلحة. وتحقيقا لهذه الغاية، انتهت فرقة عمل تضم الأطراف المعنية الرئيسية، بما فيها بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية، والبنك الدولي، ومنظمة غير حكومية دولية، يطلق عليها الرؤية العالمية World Vision، من إعداد خطة عمل لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن حسب جدول زمني محدد، وذلك في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر.

٢٢ - وحسب الاسقاطات الحالية في خطة العمل، سوف يستهدف برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن بأنشطته ما تقديره ٤٠ ٠٠٠ محارب. على أن الجماعات المسلحة قدمت فيما بعد تقديرات تتراوح بين ٤٥ ٠٠٠ و ٦٠ ٠٠٠ محارب. وتعتقد البعثة أن تلك التقديرات قد تكون متضخمة، ولكنها ستواصل مع ذلك استعراضها.

٢٣ - وسوف تستهدف المرحلة الأولى من عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن التي بدأت في ٧ كانون الأول/ديسمبر، ١ ٠٠٠ مقاتل من كل فصيل من الفصائل المسلحة الثلاثة. وسيقسم هؤلاء المحاربون في مواقع تجميعهم إلى مجموعات تتألف من ٢٥٠ فردا للمرور بمختلف خطوات العملية، بما في ذلك تسليم الأسلحة التي سيحري تدميرها في نفس المكان، وتلقي التوجيه الأساسي، والمرور بمقابلات بغرض إعادة الإدماج. ويتوقع أن تمكث كل مجموعة من المحاربين السابقين بموقع تجمعها ثلاثة أسابيع. وسيتلقى المحاربون السابقون قبل تسريحهم أجرا لتغطية نفقات توطيئهم. وسيحري بعد ذلك نقلهم إلى مناطق توطيئهم حيث سيتم تعيينهم في مشاريع لإعادة الإدماج المؤقت لمدة ثلاثة أشهر، ريثما يبدأ برنامج إعادة الإدماج الطويل الأجل. وبعد إكمال أنشطة إعادة الإدماج المؤقتة تلك، سيحصل المحاربون السابقون على قسط ثان من الأجر. وستوفر الحكومة الانتقالية الوطنية وشركاؤها الإنمائيون مشاريع إعادة الإدماج الطويل الأجل.

٢٤ - وتشمل خطة العمل المتعلقة بترع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن ترتيبات خاصة للمحاربين من الأطفال والنساء. إذ سيُفصل الجنود الأطفال عن المحاربين البالغين ويودعون في مراكز للرعاية المؤقتة تديرها وكالات خاصة لتوفير الحماية بينها وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية. وسيبقى الجنود الأطفال في مواقع التجمع مدة ٧٢ ساعة فقط بغية فرزهم. كما ستشمل الأنشطة المنفصلة المتعلقة بإعادة إدماجهم تقديم مشورة خاصة وبرامج تعليمية. وتعكف حاليا وكالات حماية الطفل على وضع نظام تعقب بغية رصد المحاربين الأطفال السابقين خلال فترة إعادة الإدماج وبعدها.

٢٥ - وبالمثل، ستودع المحاربات في مراكز منفصلة للرعاية المؤقتة في مواقع التجمع حيث يتلقين مساعدة خاصة في مجالات من قبيل الصحة الإنجابية وإسداء المشورة والتدريب على حقوق المرأة وتقديم الدعم لمعالجة الصدمات النفسية الناجمة عن الاعتداء الجنسي. وستشمل إعادة إدماجهن أيضا برامج تعليمية.

٢٦ - وسيكون من الضروري انتهاج أسلوب دون إقليمي يأخذ في الاعتبار وجود محاربين أجانب في ليبيا فضلا عن وجود محاربين ليبيين سابقين وناشطين في البلدان المجاورة. وتعمل البعثة حاليا بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على وضع ترتيبات لإعادة هؤلاء المحاربين إلى وطنهم. وبالإضافة إلى ذلك، نوقشت هذه المسألة خلال اجتماع التنسيق الذي عقد بفريتاون في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر والذي حضرته البعثة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو ومكتب الأمم المتحدة لغربي أفريقيا. وعلاوة على ذلك، ناقش رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيا السيد تشارلز غيود براين مع رئيس سيراليون أحمد تيجان كبا، خلال زيارته إلى فريتاون في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر التي سهلتها البعثة، ترتيبات إعادة محاربين سيراليونيين من ليبيا ومحاربين تابعين لجهة الليبيين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وللقوات المسلحة الليبية، كانوا قد لجأوا إلى سيراليون. وستقوم المفوضية، بمساعدة لجنة الصليب الأحمر الدولية، بتقديم المساعدة في تجهيز معاملات المحاربين الليبيين السابقين الذين التمسوا الملاذ في بلدان ثالثة، وفي إعادة تم إلى الوطن عبر الحدود.

٢٧ - وقد أنشئت الآليات اللازمة تيسيرا للتنسيق الفعال بين جميع الشركاء في تطبيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة التأهيل والإعادة إلى الوطن. ومن هذه الآليات اللجنة

الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والتأهيل التي يشترك في رئاستها الرئيس براين ومثلي الخاص جاك بول كلاين الذي يشرف على البرنامج بأسره ويتخذ القرارات المتعلقة بالسياسة العامة. وطبقا لما ينص عليه اتفاق السلام الشامل الموقع بين الأحزاب الليبرية في أكرا يوم ١٨ آب/أغسطس ٢٠٠٣، تضم هذه اللجنة ممثلين عن الحكومة الوطنية الانتقالية في ليبيريا، وعن قادة المجموعات المسلحة الثلاث، وعن البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي لليبريا.

٢٨ - وفي الجلسة الافتتاحية للجنة التي عُقدت في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر، اتخذت حركة الديمقراطية في ليبيريا وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية والقوات التابعة للحكومة السابقة، موقفاً مشتركاً في الادعاء بحصول "انتهاكات جسيمة" لاتفاق السلام الشامل من قبل رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، وطالبت بإرجاء برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن إلى حين توزيع المناصب داخل الحكومة والمؤسسات العامة توزيعاً "سليماً". وقد كرر مثلي الخاص فضلاً عن ممثلي كل من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وفريق الاتصال الدولي، بشكل لا لبس فيه تأكيد عدم وجود أي صلة بين نزع سلاح المحاربين وتوزيع المناصب داخل الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا. ومع ذلك، نجحت الحكومة الانتقالية الوطنية والبعثة في بدء البرنامج في احتفال رمزي أقيم يوم ١ كانون الأول/ديسمبر، سلم خلاله طوعاً عناصر تابعون لمليشيات الحكومة السابقة بعض الأسلحة التي جرى تدميرها.

٢٩ - كما أنشئت وحدة التطبيق المشتركة التي تضم موظفين من البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة وشركاء آخرين، لتنسيق تنفيذ عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن على الطبيعة. وتتراوح المهام الرئيسية التي أنيطت بالبعثة في البرنامج كله، من الاضطلاع بدور مركزي في التنسيق، إلى تعبئة الموارد المطلوبة، وجمع المعلومات عن المحاربين وإعداد مواقع التجمع وتوفير محيط آمن لمواقع التجمع، وجمع الأسلحة وتدميرها، وتسريح المحاربين. وعلى حين تم إنشاء مرافق تجميع قوات الحكومة السابقة في مخيم شيفيل، فإن المرافق الخاصة بعناصر جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا في الموقعين المحددين في تومانبوغ وبيوكانان لم يجهز بعد. وسيبدأ تجميع المحاربين في هذه المناطق ما أن تنشر البعثة قواتها في ذينك الموقعين. ولكن للأسف، وعلى نحو ما أشير إليه في الفقرة ٩ أعلاه، أفسدت أعمال الشغب بدء المرحلة الأولى من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة إلى الوطن.

سادسا - دعم الإصلاح الأمني

٣٠ - طلب مجلس الأمن في الفقرتين الفرعيتين ٣ (ن) و (س) من قراره ١٥٠٩ (٢٠٠٣) من البعثة مساعدة الحكومة الانتقالية الوطنية في رصد وإعادة تشكيل قوة الشرطة الليبرية ووضع برنامج لتدريب الشرطة المدنية، والمساعدة في تدريب الشرطة المدنية، بالتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية والدول المهتمة؛ ومساعدة الحكومة الانتقالية في تشكيل قوات عسكرية ليبرية جديدة وذات تشكيل جديد، بالتعاون أيضا مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والمنظمات الدولية والدول المهتمة.

٣١ - وفي ما يتعلق بتقديم الدعم في تدريب وإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الليبرية وتقديم المساعدة في صون القانون والنظام، وضعت البعثة والأمانة العامة مفهوما للعمليات يتوخى نشر ٧٥٥ عنصرا من الشرطة المدنية وثلاث وحدات مشكّلة يضم كل منها ١٢٠ من عناصر الشرطة المسلحين. وستشمل المهام الرئيسية لهذه الوحدات المشكّلة الثلاث مساعدة الشرطة الوطنية الليبرية في الاضطلاع بمهام إنفاذ القانون، بما في ذلك السيطرة على الجمهور. وستُنشر اثنتان من الوحدات الثلاث في مونروفا. أما مكان انتشار الوحدة الثالثة فسيحدّد وفقا لنتيجة التقييم الجاري حاليا للحالة في أجزاء أخرى من البلد.

٣٢ - وسيكون ضباط الشرطة المدنية مسؤولين عن إجراء تقييم لنظام إنفاذ القانون في ليبريا ولهيكله العام، فضلا عن وضع وتطبيق برنامج لإعادة تشكيل الشرطة الوطنية الليبرية. وستُنشر أفرقة تضم أفرادا من الشرطة المدنية في جميع قطاعات البعثة الأربعة وفي مقر البعثة بمونروفا.

٣٣ - وعلى الأرض حاليا ٣٥ من أفراد الشرطة المدنية ووحدة مشكّلة من الشرطة الأردنية. ومن المقرر نشر ما مجموعه ٨٠ من أفراد الشرطة بحلول نهاية العام. كما سيُنشر تباعاً أفراد إضافيون، على نحو ما تتطلبه احتياجات التدريب ومتطلبات العمليات للبعثة. ويتوقع تحقيق الانتشار الكامل لعنصر شرطة البعثة بحلول حزيران/يونيه ٢٠٠٤. وتشمل الأنشطة التي يضطلع بها أفراد الشرطة المدنية وضع آليات لفرز موظفي الشرطة الوطنية الذين ستضمهم دائرة الشرطة الوطنية المؤقتة في إطار إعادة العمل بالمهام الأساسية للشرطة، بانتظار إعادة تشكيل وتدريب القوة. وتحقيقا لهذه الغاية، تلقت فعلا نواة من قوة الشرطة المؤقتة تضم ٢٠ من أفراد الشرطة تدريبا "سريع المسار" على يد البعثة.

٣٤ - وشكّلت لجنة استشارية عسكرية تضم رؤساء أركان قوات الحكومة السابقة وجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا، كُلفت بوضع مقترحات لإصلاح وإعادة تشكيل القوات المسلحة في ليبيريا. ويتوقع أن تقدم البعثة وبعض أعضاء فريق الاتصال الدولي الدعم السوقي والمشورة إلى اللجنة. وستنظر الحكومة الانتقالية الوطنية في توصيات اللجنة قبل تقديمها إلى البعثة والشركاء الدوليين المهتمين الآخرين. وبدأت البعثة أيضا مشاورات مع ممثلين عن الدول المهتمة في هذه المسألة الهامة.

سابعاً - تنفيذ عملية السلام

٣٥ - يشكل تأليف الحكومة الانتقالية الوطنية في ليبيريا، التي احتُفل بتوليها مقاليد الحكم في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، جانبا رئيسيا من جوانب اتفاق السلام الشامل. وقد قدمت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام أسماء لشغل المناصب الحكومية الـ ٢٢ المخصصة لها بموجب الاتفاق. بيد أن الرئيس براين رفض التعيينات التي وضعتها بشكل تعسفي جبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية لمنصب نائب حاكم المصرف المركزي ورئيس أركان القوات المسلحة في ليبيريا ورئيس إدارة الجمارك والضرائب. وقد أدى ذلك إلى بروز أول أزمة سياسية هامة عندما هددت الجبهة بالانسحاب من عملية السلام ومنع البعثة من دخول المناطق الخاضعة لسيطرتها.

٣٦ - ورغم نزع فتيل التوتر في أعقاب سلسلة من الاجتماعات التي عقدتها البعثة في ذلك الوقت، جددت المجموعات المسلحة الثلاث في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر مطالبها بالحصول على مزيد من المناصب الحكومية العليا، كما أشير في الفقرة ٣٥ أعلاه. ووسط هذه الأجواء المشحونة بالتوتر عقدت لجنة رصد التنفيذ أول اجتماعاتها في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر. وتشارك البعثة والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في رئاسة هذه اللجنة التي تضم ممثلين عن الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وفريق الاتصال الدولي. وأدانت اللجنة في اجتماعها الأول محاولة المجموعات المسلحة جعل الحصول على مناصب حكومية شرطا مسبقا لمشاركتها في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة للوطن. وطلبت اللجنة أيضا إلى لجنة الرصد المشتركة أن توصي باتخاذ التدابير المناسبة في حق الأطراف المسؤولين عن الانتهاكات المستمرة لاتفاق وقف إطلاق النار، مضيفة أن المسؤولين عن انتهاكات القانون الإنساني الدولي سيحاسَبون على جرائمهم في نهاية المطاف.

٣٧ - وقد بدأت الجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية أعمالها أيضا. وبعد انتخاب أعضاء مكتبها الرئيسيين وإنشاء لجائها، عقدت الجمعية جلسات استماع للتصديق

وقد أقرت حتى الآن عدداً مجموعه ١٥ مرشحا لمناصب مجلس الوزراء وغيرها من مناصب كبار المسؤولين في الحكومة الانتقالية. ومع ذلك، ما زال هناك تسعة مقاعد في الجمعية التي يبلغ عدد أعضائها ٦٧ عضواً، لم تملأ بعد. وتشمل تلك المقاعد الشاغرة اثنين من مقاعد الأحزاب السياسية، التي لم تصل بعد إلى توافق آراء بشأن مرشحيها، و ٧ من مقاعد الأقاليم، التي ألغيت ترشيحاتها من جانب الجنرال عبد السلام أبو بكر، الوسيط التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لأن المرشحين قد اختيروا في مونروفا لا في الأقاليم.

٣٨ - ولكي يتسنى مساعدة الحكومة الانتقالية في إعادة إقرار السلطة الوطنية في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك إنشاء هيكل إداري عامل، كونه البعثة عنصراً للشؤون المدنية، يقوم حالياً بإجراء تقييم للقدرات الوظيفية للوزارات الحكومية وغيرها من الهياكل الإدارية العامة. وتبين النتائج الأولية للتقييم أنه من ٢٢ وزارة شملتها الدراسة الاستقصائية، لم تنزل تعمل بشكل غير متقطع منذ آب/أغسطس ٢٠٠٣ عندما انتهت القتال في مونروفا، سوى وزارتي الخارجية والدفاع. أما سائر الوزارات فهي إما تعمل بشكل جزئي أو قد أغلقت تماماً كنتيجة للنهب خلال القتال وعدم دفع رواتب موظفي الخدمة المدنية. ولمعالجة هذه التحديات، تعمل البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة مع الحكومة الانتقالية الوطنية لتقدير الاحتياجات ذات الأولوية المتعلقة بتجديد البنية التحتية الأساسية والتي ستعرض على مؤتمر المانحين المعني بليبيريا الذي من المتوقع عقده في أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٤.

٣٩ - وفي الوقت نفسه، ولكي يتسنى معالجة المسائل المتعلقة بحكم القانون بشكل أكثر شمولاً، يتوخى مفهوم عمليات البعثة إنشاء عنصر قضائي وعنصر للتغييرات التصحيحية في إطار هيكل البعثة. ويشمل العنصر القضائي برامج تدريبية وبرامج خدمات استشارية وبرامج لرصد المحاكم يجري وضعها مع شراكات وطنية ودولية قوية. وبالمثل، سيشمل عنصر التغييرات التصحيحية برامج للتدريب والتعليم الخاص، وبرامج خدمات استشارية وبرامج للرصد. ومن المقرر نشر أول مجموعة من الموظفين المخصصين لكل من العنصرين في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

٤٠ - وفيما يتعلق بتقديم المساعدة لحكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية في استعادة الإدارة السليمة للموارد الطبيعية للبلد، تنوي البعثة التشاور مع الحكومة وغيرها من أصحاب المصلحة بشأن أفضل كيفية يمكن بها للبعثة دعمها في وضع استراتيجية وإنشاء آليات لرصد ومراقبة استغلال تلك الموارد. وإضافة إلى ذلك، ستقوم البعثة أيضاً بمساعدة الحكومة

الانتقالية في إنشاء آليات لضمان الخضوع للمساءلة والشفافية في جمع وتوزيع الإيرادات المتأتية من استغلال الموارد الطبيعية.

٤١ - وفيما يتعلق بالانتخابات، طلب مجلس الأمن من البعثة أن تساعد حكومة ليبيريا الانتقالية الوطنية بالاقتران مع الشركاء الدوليين الآخرين، في إعداد انتخابات وطنية من المقرر إجراؤها في موعد لا يتجاوز نهاية عام ٢٠٠٥. وسيحدد طابع المساعدة الانتخابية التي تقدمها البعثة بعد التشاور مع لجنة الانتخابات الوطنية المعاد تشكيلها، والتي ينبغي أن يكون رئيس الحكومة الانتقالية قد عينها، بموجب أحكام اتفاق السلام الشامل، قبل ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وحالما تنشأ لجنة الانتخابات الوطنية ستوفد شعبة المساعدة الانتخابية التابعة للأمم المتحدة بعثة لتقييم الاحتياجات إلى ليبيريا لتحديد الدور الذي يمكن أن تؤديه الأمم المتحدة في دعم الانتخابات.

٤٢ - ويؤدي عنصر الإعلام في البعثة دورا رئيسيا في تعزيز عملية السلام بدعم الحكومة الانتقالية وإبلاغ الرسائل الرئيسية إلى الشعب. وقد بدأت إذاعة البعثة في البث الحي للبرامج من أول يوم للبعثة وقامت بتغطية تنصيب الحكومة الانتقالية الوطنية وتقوم البعثة حاليا بتنفيذ استراتيجية إعلامية لتوفير المعلومات عن برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والإعادة للوطن لعامة الجمهور وللمقاتلين. وتستعمل الاستراتيجية البرامج الإذاعية بما في ذلك المقابلات، وإعلانات الخدمة العامة، والتوعية المجتمعية من خلال الأعمال الفنية الدرامية والكوميديا، وتوعية وسائط الإعلام من خلال جلسات الإحاطة الصحفية المنتظمة وحلقات العمل التدريبية. ويبدو أن وسائط الإعلام الليبرية تدعم سياسات الحكومة الانتقالية، التي رفعت حظرا عن محطة إذاعة شعبية موالية للديمقراطية، هي إذاعة النجم (ستار راديو)، التي تملكها مؤسسة هيرونديل الموجودة في سويسرا، والتي أغلقتها حكومة الرئيس السابق تشارلز تيلور في عام ٢٠٠٠.

٤٣ - وتقوم كل من الحكومة الانتقالية والبعثة حاليا باتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة الأبعاد الإقليمية للصراع في ليبيريا. فالبعثة تعمل بالتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار ومكتب الأمم المتحدة لغربي أفريقيا لإنشاء آليات لمعالجة المسائل الشاملة، من قبيل تسلل المقاتلين عبر الحدود، واستعمال المرتزقة، وتداول الأسلحة الصغيرة وإعادة المقاتلين الأجانب إلى أوطانهم. وقد اتفق على أن يجتمع قائدا القوتين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، مع كبير ضباط الاتصال العسكريين من بعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بشكل منتظم لتبادل المعلومات وتنسيق

التدابير المتخذة لمعالجة هذه المسائل. وقد بدأت الحكومة الانتقالية من جانبها حوارا مع البلدان المجاورة يهدف إلى إعادة بناء الثقة وإعادة إقامة علاقات حسن الجوار.

ثامنا - المساعدة الإنسانية

٤٤ - الحالة الإنسانية في مونروفيا آخذة في التحسن تدريجيا. وقد أحرزت الوكالات الإنسانية بعض التقدم في إيصال المساعدة الغوثية إلى الفئات والمجموعات المحلية الضعيفة في العاصمة وما حولها، حيث تركز ما يصل إلى ٣٠٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا عقب القتال الذي دار في حزيران/يونيه وتموز/يوليه ٢٠٠٣. ومع ذلك، فإيصال المساعدة إلى المجموعات المحلية فيما وراء مونروفيا وغيرها من المناطق الحضرية ما زال يعوقه بشدة انعدام سبل الوصول إلى معظم أنحاء البلد.

٤٥ - وبالرغم من هذه القيود، فمنذ آب/أغسطس، قامت وكالات الأمم المتحدة وشركاؤها بإيصال المساعدة الغذائية إلى ما يبلغ نحو ٣٨٠ ٠٠٠ في المتوسط من المستفيدين لكل دورة توزيع، وإلى ٦٠ ٠٠٠ من الأطفال لمدة شهرين؛ وساعدت في خفض حالات الإصابة بالكوليرا والوقاية من الوفيات من خلال الكلورة الواسعة النطاق للآبار المفتوحة بشكل استفاد منه ٤٠٠ ٠٠٠ نسمة؛ وأجرت تحصينا ضد الحصبة لما يزيد عن ٦٠٠ ٠٠٠ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين ٦ أشهر و ١٥ عاما؛ ودعمت خدمات الرعاية الصحية الأساسية في المناطق التي أمكن الوصول إليها، ودعمت التغذية التكميلية والتغذية العلاجية للأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الشديد؛ ووفرت الحماية والمساعدات غير الغذائية للمشردين داخليا واللاجئين؛ وقدمت المساعدة في إعادة لاجئي سيراليون إلى وطنهم.

٤٦ - وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، افتتح الرئيس براينت حملة "العودة إلى المدارس" التي بدأتها اليونيسيف بدعم من الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا وغيرهما من الشركاء البرنامجيين. وهذا المشروع، الذي يقصد منه إحياء النظام التعليمي في ليبيريا، سيوفر اللوازم الأساسية لعدد يبلغ ٧٥ ٠٠٠ من الأطفال، ومدرسيهم ومدرسيهم.

٤٧ - وتقوم البعثة أيضا بدعم الجهود التي تبذلها مجموعة الجهات المشتغلة بالشؤون الإنسانية من خلال تنفيذ مجموعة من مشاريع الأثر السريع لتحسين المرافق الصحية العامة، وإصلاح المدارس، وإصلاح الطرق بحيث يمكن تلبية الاحتياجات العاجلة المتعلقة بالهيكل الأساسي في مونروفيا وما حولها. وزيادة تحسن ظروف الوصول، سيوسع نطاق هذه الأنشطة تدريجيا لدعم جميع أنحاء البلد.

٤٨ - وتقوم الوكالات الإنسانية حاليا بتكثيف المفاوضات مع الجماعات المسلحة للحصول على حق الوصول إلى المجتمعات المحلية خارج مونروفا. وبحلول نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، اضطلعت الوكالات الإنسانية، بمساعدة البعثة، بنحو ٥٠ بعثة تقييم تشمل المدن الرئيسية في جميع الأقاليم الـ ١٥، بما فيها إقليم لوفاء، التي ظل الوصول إليها مستحيلا لمدة أربعة سنوات. وفي كثير من الأحيان كان يصاحب هذه التقييمات السريعة إمدادات إغاثة الطوارئ للسكان المتضررين.

٤٩ - ولقد أكدت التقييمات التقارير التي وردت عن التدمير والتخريب الهائلين للهيكل الأساسي المادي، فضلا عن الانهيار التام للخدمات الاجتماعية الأساسية في ما يكاد يكون جميع أجزاء البلد وفي جميع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية. وقد واجهت أفرقة التقييم أيضا أعدادا كبيرة من المصابين بجروح، معظمهم من الأطفال، بشكل يتمشى مع انتشار استخدام الجنود الأطفال من جانب القوات المحاربة. وقد هجرت قرى كثيرة، نظرا لاستمرار سكانها في الاختباء في الغابات لتفادي التعرض للهجوم أو الإيذاء من جانب الجماعات المسلحة.

٥٠ - وتشكل الحالة العامة للمشردين داخليا أيضا وجهها رئيسيا من أوجه القلق في الظروف الإنسانية الراهنة. وإضافة إلى الأعداد الكبيرة الذين لجأوا في مونروفا، هناك تجمعات كبيرة من المشردين في هاربل، ومحور توتوتا - صلالا - كاكاتا، وعلى طول ممر غبارنغا، وبيوكانن وفي مقاطعة نيمبا. وتعمل أسرة الأمم المتحدة بشكل مترابط لوضع استراتيجية لمساعدة المشردين داخليا وغيرهم من الفئات الأخرى للمشردين. وكخطوة أولى، أنشئت مؤخرا لجنة مشتركة بين الوكالات المعنية بالمشردين داخليا يشترك في رئاستها منسق الشؤون الإنسانية ولجنة إعادة اللاجئين الليبريين إلى وطنهم وإعادة توطينهم وذلك لوضع استراتيجية للنقل/إعادة التوطين ورصد تنفيذها والإشراف عليها.

٥١ - وتحت القيادة الشاملة لنائب الممثل الخاص المسؤول عن تنسيق الشؤون الإنسانية، قامت وكالات الأمم المتحدة بصياغة نداء موحد مشترك بين الوكالات يهدف إلى الاستجابة للاحتياجات العاجلة للسكان الليبريين. والنداء، الذي يطلب ١٣٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لدعم تنفيذ البرامج في قطاعات متعددة تشمل جميع القطاعات ذات الأولوية، بدئ في أوتوا في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر. ومن شأن التبرعات المبكرة للمانحين أن تساعد في تثبيت الحالة الإنسانية وبالتالي تمهيد الطريق لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة الوطن على نحو فعال، وأن تساعد جهود الانتعاش الشامل.

٥٢ - وفي الوقت نفسه، تجري الأعمال التحضيرية لعقد مؤتمر لتعمير ليبيريا في شباط/فبراير ٢٠٠٤ لتلبية احتياجات التعمير في الأجلين القصير والمتوسط والاحتياجات الإنمائية للبلد. والمؤتمر، الذي سيعقد في نيويورك، سيتشارك في استضافته الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، والبنك الدولي. لقد حددت القطاعات ذات الأولوية وبدأت عملية لتقييم الاحتياجات.

تاسعا - حقوق الإنسان وحماية المدنيين

٥٣ - ما زالت حالة حقوق الإنسان في ليبيريا تدعو إلى القلق البالغ. فالمناوشات المستمرة بين الفصائل المسلحة تصحبها هجمات يتعرض لها المدنيون، وكثيرا ما ترتكب في إطارها جرائم قتل متعمد وتشويه واغتصاب وتعذيب وحرق واختطاف وتحرش، بالإضافة إلى الابتزاز والنهب وتدمير الممتلكات. كما وردت تقارير مستمرة عن قيام عناصر الكران المرتبطة بحركة الديمقراطية في ليبيريا بشن هجمات انتقامية وارتكاب أعمال وحشية ضد طائفتي الجيو والمانو العرقيتين في إقليم نيمبا. وقد دُمرت قرى بأكملها في تلك المنطقة.

٥٤ - وتشير المعلومات التي جمعتها البعثات التي أوفدت مؤخرا لتقييم حالة حقوق الإنسان إلى أن التقارير قد تكون هوّنت من حجم ما وقع في سياق الحرب من انتهاكات وتعديات على حقوق الإنسان والقانون الإنساني. فعلى سبيل المثال، وجدت بعثة أوفدت إلى فوينجاما في إقليم لوبا في أثناء تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ أن المدينة قد أصبحت شبه خالية من السكان. أما القلة التي تسكن هناك حاليا فقد نقلت مع القوات المحتلة التابعة لجبهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية من البلدات والقرى المجاورة، وهو ما يتفق مع التقارير السابقة التي أفادت بوقوع عمليات تهجير إجبارية للسكان.

٥٥ - ويضطلع العنصر المعني بحقوق الإنسان والحماية في بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية وفريق الأمم المتحدة القطري، بتوثيق حالات الانتهاك الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالجناة، والضحايا، والشهود. ووضعت قاعدة مركزية للبيانات من أجل الانتظام في تصنيف وتخزين المعلومات الواردة من جميع المراقبين في الميدان، الأمر الذي من شأنه أن يسهّل اتخاذ إجراءات في المستقبل لمنع الإفلات من العقاب.

٥٦ - وتكمل الجهود المبذولة لتعزيز الإطار القانوني للحماية عمليات تقييم حالة حقوق الإنسان وجمع المعلومات المتعلقة بالتجاوزات والانتهاكات. وقد اضطلع البرلمان الليبيري في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، بناء على توصية من الأمم المتحدة، بالتصديق على العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية، وبرتوكوله الاختياري الأول، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. وتوفر هذه الصكوك أساساً متيناً لإجراء استعراض دولي لحالة حقوق الإنسان في ليبيريا، والتصدي مستقبلاً للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني. وقد أعدت البعثة بالفعل نشرة إعلامية من صفحة واحدة عن المحكمة الجنائية الدولية سيجري تعميمها على نطاق واسع في أوساط مختلف القوات المتحاربة، لتكون رادعاً عن استمرار الانتهاكات والتجاوزات المرتكبة فيما يتعلق بحقوق الإنسان.

٥٧ - وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر، أحالت البعثة مشروع "إعلان لحقوق الإنسان" إلى رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، كي يقوم بالنظر فيه. ويرسي مشروع الإعلان مبادئ توجيهية ومعايير وأولويات لإجراءات وطنية متآزرّة في ميدان حقوق الإنسان. وفضلاً عن ذلك، فقد عمل العنصر المعني بحقوق الإنسان في البعثة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على وضع مجموعة من برامج التدريب على حقوق الإنسان والقانون الإنساني لموظفي المنظمات غير الحكومية الوطنية. وتم تنظيم أول دورة تدريبية من هذا النوع، بتمويل من برنامج حقوق الإنسان والحماية التابع للبرنامج الإنمائي، لـ ٧١ مشاركاً يومي ١٠ و ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وغطى البرنامج حقوق الإنسان والقانون الإنساني وحماية المشردين داخلياً والفئات الضعيفة والمساعدة الإنسانية.

٥٨ - كما يوفر العنصر المعني بحقوق الإنسان في البعثة التدريب لحفظة السلام قبل نشرهم وخدمات إعادة التدريب لمن يوجد منهم في منطقة البعثة بالفعل. كما سيوفر هذا العنصر الدعم اللازم للخبرة المستقلة المعنية بليبيريا، التابعة للجنة حقوق الإنسان، في أثناء بعثتها المقبلة في ليبيريا.

عاشرا - الدعم المقدم للبعثة

٥٩ - شكّلت مهمة إنشاء بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا بصورة سريعة، بما في ذلك تحويل نحو ٦٠٠ ٣ من قوات بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا إلى أفراد لحفظ السلام تابعين للأمم المتحدة، مهمة شاقة. فقد تم نقل كميات ضخمة من معدات الأمم المتحدة جواً وبحراً من مخزون النشر الاستراتيجي في قاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي، إيطاليا، وكذلك من العديد من البعثات الجاري تخفيض حجمها أو تصفيتها. كما قامت بعثات حفظ السلام القائمة في المنطقة، وبخاصة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، بتقديم مساعدة قيمة في إنشاء البعثة. ويوفر إنشاء البعثة دروساً نافعة للغاية سوف تستخدم في مواصلة تطوير مجموعة أدوات النشر السريع الموجودة لدى الأمم المتحدة، ومنها مخزون الأمم المتحدة للنشر الاستراتيجي، وسلطة الالتزام المسبق، وقائمة أفرقة النشر السريع.

حادي عشر - الجوانب المالية

٦٠ - تعمل البعثة منذ ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ في إطار سلطة الالتزام البالغ قدرها ٤٧ ٤٦٢ ٧٠٠ دولار الممنوحة من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية للفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، كما تلقت بعض الأصول من مخزون النشر الاستراتيجي في برينديزي. وتعكف الجمعية العامة على استعراض ميزانية الفترة الممتدة من ١ آب/أغسطس ٢٠٠٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، التي تبلغ ٣٠٠ ٦١٤ ٥٦٤ دولار.

ثاني عشر - ملاحظات

٦١ - على الرغم من التحديات الهائلة التي تواجه الجهود الرامية إلى إعادة إرساء الأمن وتسهيل إيصال المساعدة الإنسانية وتعزيز عملية السلام في ليبيريا على مدى الشهور الثلاثة الماضية، فقد شهدت هذه الجهود بداية مشجعة. إذ أحرزت البعثة تقدماً كبيراً نحو توطيد الاستقرار في منروفيا وضواحيها. وعلى الرغم من المعوقات الخطيرة الناجمة عن تأخر نشر قوات الأمم المتحدة، فقد بدأت البعثة في بسط نفوذها خارج العاصمة عن طريق الدوريات الجوية والبرية التي تضطلع بها في أماكن بعيدة من قبيل زويدرو، وهاربر، وغرينفيل، وغبارنغا، وروبرتسبورت، وبيوكانان، وتومبانبورغ. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أقامت البعثة علاقات اتصال فعالة مع كل من القيادات السياسية والعسكرية للجهة الليبريين المتحدين من أجل المصالحة والديمقراطية وحركة الديمقراطية في ليبيريا وقوات الحكومة السابقة، كما تسير أعمال التحضير لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن سيراً حسناً.

٦٢ - وعلى الرغم من أن البلد ما زال يواجه مشاكل شديدة فإن السلاسة التي انتقلت بها السلطة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر من الحكومة المؤقتة بقيادة الرئيس موسز بلاه إلى الحكومة الانتقالية الوطنية لليبيريا، بقيادة الرئيس تشارلز غيود برايان، تبعث على الأمل في أن تمر الفترة الانتقالية بنجاح يفضي إلى عقد انتخابات وطنية لها مصداقيتها في عام ٢٠٠٥. والآن، وقد وضعت الآليات الرئيسية لإنفاذ عملية السلام، بما في ذلك الحكومة الانتقالية، والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية، ولجنة الرصد المشتركة، ولجنة رصد التنفيذ، واللجنة الوطنية لترفع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة إلى الوطن، أصبح على جميع الأطراف الليبرية أن تعمل معاً وأن تتعاون مع الشركاء الدوليين لكفالة مباشرة هذه الآليات لمهامها بفعالية. وعلى الرغم من المعوقات الشديدة المتعلقة بالموارد، فقد أبدت الحكومة الانتقالية والجمعية التشريعية الانتقالية الوطنية عزمًا محموداً على المضي قدماً في تنفيذ اتفاق السلام الشامل.

٦٣ - ومن الضروري الآن الإسراع بنشر البعثة خارج منروفيا وضواحيها من أجل تحقيق الاستقرار في المناطق الداخلية التي ما زالت تشهد مناوشات وانتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان منذ توقيع اتفاق وقف إطلاق النار واتفاق السلام الشامل. وأود أن أعرب عن امتناني للدول الأعضاء التي ساهمت في البعثة حتى الآن بأفراد عسكريين وأفراد من الشرطة، وأن أناشد الدول الأعضاء التي عرضت المساهمة بقوات أن تسرع بنشر هذه القوات. كما أود أن أناشد الدول الأعضاء أن توفر على وجه الاستعجال وحدات الدعم المتخصصة التي توجد حاجة ماسة إليها، لا سيما طائرات الهليكوبتر المسلحة ووحدات الإشارة، التي لا غنى عن نشرها لإضفاء الفعالية على البعثة. والواقع أن بطء استجابة الدول الأعضاء لاحتياجات البعثة من القوات يثير القلق ليس فقط بشأن تنفيذ ولاية البعثة على نحو فعال، وإنما أيضا فيما يتعلق بتخطيط عمليات حفظ السلام التي يمكن إنشاؤها مستقبلا في أفريقيا، بما في ذلك في بوروندي والسودان وكوت ديفوار. ولذا، لا بد لي من أن أشدد على ضرورة أن تقوم الدول الأعضاء في الوقت المناسب بتوفير جميع الموارد اللازمة لتمكين عمليات حفظ السلام من الاضطلاع بالولايات التي يسندها إليها مجلس الأمن.

٦٤ - وسعيا إلى حشد الموارد اللازمة لإصلاح الهياكل الأساسية التي ستمكن الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا من العمل على نحو فعال ومن دعم إعادة إدماج المحاربين السابقين وإعادة تم إلى الوطن، ستشارك الأمم المتحدة والبنك الدولي والولايات المتحدة في استضافة مؤتمر للجهات المانحة بشأن ليبريا في نيويورك في مطلع شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، وجهت الوكالات الإنسانية نداءا موحدا للتماس مبلغ قدره ١٣٧ مليون دولار لدعم تقديم المساعدة الغوثية العاجلة عندما تتوافر إمكانية الوصول إلى المناطق الداخلية من البلد. وإني على ثقة من أن الدول الأعضاء سوف تساهم بسخاء في كل من النداء الموحد والنداء الذي سيوجه في مؤتمر المانحين في شهر شباط/فبراير.

٦٥ - ولكن لا بد من التشديد على أنه رغم استعداد المجتمع الدولي لمساعدة ليبريا في سعيها نحو إقرار السلام الدائم، فإن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة الانتقالية الوطنية لليبريا وعلى الجماعات المسلحة وغيرها من الأطراف الموقعة على اتفاق السلام الشامل في إنجاح الاتفاق وقيادة البلد نحو عقد الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٥. ومن دواعي الأسف أن الجماعات المسلحة لم تبد بعد التزامها الكامل بعملية السلام، كما يتجلى من المناوشات المستمرة، واستمرار الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وسعيها بشكل أناني إلى الحصول على مناصب مجزية في الحكومة والمؤسسات العامة. ولا بد من تنبيه من يعينهم هذا الأمر أنه في حال عدم تغيير هذا الاتجاه فإنهم قد يساءلون عن إعاقه عمل حفظة السلام وعن انتهاكات وقف إطلاق النار التي أدت إلى استمرار انتهاكات حقوق الإنسان. ومن الأمور

التي قد أثارت القلق بشكل خاص أعمال الشغب التي اندلعت في بداية عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وإعادة للوطن. فقد أوضحت هذه الأعمال طابع التحديات التي يمكن للبعثة أن تتوقع مواجهتها في المراحل الأولى لنشرها. كما أنه من الجدير بالملاحظة أن عددا من أصحاب المصالح المحليين والدوليين ما زال يعرب عن القلق إزاء قدرة الرئيس السابق شارلز تاييلور على التدخل في العملية السياسية في ليبيريا.

٦٦ - وكما أشير إليه في تقارير السابقة، فقد كانت ليبيريا مصدرا رئيسيا لانعدام الاستقرار في الدول المجاورة، كما أن الصراعات التي اندلعت في سيراليون وكوت ديفوار قد ارتبطت بشكل وثيق بالحالة في ليبيريا. وفي حين أن نشر البعثة يتصدى لما يرى الكثيرون أنه البؤرة المسببة لانعدام الاستقرار على الصعيد دون الإقليمي، فما زالت هناك حاجة إلى وجود آليات مستقرة للتعامل مع القضايا الشاملة على الصعيد دون الإقليمي. وقد قدمت تقريرا إلى مجلس الأمن بشأن هذه القضايا (S/2003/1147)، عملا بتوصيات البعثة التي أوفدها المجلس مؤخرا إلى غرب أفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، يسعدني أن أشير إلى أن جميع العمليات الميدانية الخمسة للأمم المتحدة في هذه المنطقة دون الإقليمية (بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا، وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في كوت ديفوار، ومكتب الأمم المتحدة لدعم بناء السلام في غينيا - بيساو، ومكتب الأمم المتحدة في غرب أفريقيا) قد شرعت في أنشطة للتفاعل من شأنها أن تمكنها من مواجهة التحديات دون الإقليمية بشكل منسق.

٦٧ - وفي الختام، أود أن أشيد بممثلي الخاص جاك بول كلاين وكذلك بالموظفين المدنيين والعسكريين التابعين للبعثة لما قدموه من مساهمات في الجهود المبذولة لإعادة إقرار السلام الدائم في ليبيريا. كما أشيد بالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وبفريق الاتصال الدولي المعني بليبيريا ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية التي تضطلع بأعمال بالغة الأهمية في الميدان. وفضلا عن ذلك، فإنني ممتن للواء القوات الاحتياطية العالي الاستعداد لما قدمه من دعم فعال في إنشاء البعثة. وقد وفرت الترتيبات التي اتخذت لنشر مقر البعثة المؤقت، المؤلف من موظفي اللواء، دروسا قيمة للغاية يمكن تطبيقها في عمليات حفظ السلام المقبلة.

بعثة الأمم المتحدة في ليبيريا: المساهمات في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣
(القوام العسكري المأذون به ١٥ ٠٠٠ فرد)

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
٤	١٠		١٤
٣	٩	١١٣	١٢٥
٣	١		٤
٣			٣
	٨	٣٠٠	٣٠٨
٤	٥	٢٦٤	٢٧٣
	١		١
٦	١١	١ ٠٩٧	١ ١١٤
٢		٢٥١	٢٥٣
٢			٢
٢	١		٣
٣	٢		٥
صفر	١	١٥٠	١٥١
٢			٢
١	١		٢
	١		١
	٢		٢
٢			٢
٣			٣
٢			٢
	٣	٢٦٣	٢٦٦
	٢		٢
٢			٢
٣	٩	٦٦	٧٨
		١٥١	١٥١
٦		٢٥٧	٢٦٣
		٦٥٠	٦٥٠
	١		١
٣	٢	١٤٥	١٥٠
	١		١
	٣		٣
٣	٩		١٢

المراقبون العسكريون	ضباط الأركان	القوات	المجموع
٢	٣	٢٤٧	٢٥٢
٢	٢		٢
	٣		٣
٢	٤		٦
٢	١	٤٠	٤٣
٢			٢
١	١٧	١ ٥٨٤	١ ٦٠٢
		٢٧٠	٢٧٠
٧	٢		٩
٧٧	١١٦	٥ ٨٤٨	٦ ٠٤١

قائد القوة: كينيا؛ ومفوض الشرطة المدنية: الولايات المتحدة الأمريكية. الشرطة المدنية: الأردن: ٢،
وبنغلاديش: ٢، وتركيا: ٣، وزامبيا: ٣، وزمبابوي: ٤، والسويد: ٤، والصين: ٥، وغانا: ٤، والنرويج: ٣،
ونيبال: ٣، والولايات المتحدة الأمريكية: ١، واليمن: ٢.
المجموع: ٣٨ بالإضافة إلى وحدة الشرطة المشاركة: الأردن: ١٢٠.

